



Factors affecting the timing of financial reports and its reflection on investors' decisions

*العوامل المؤثرة في توقيت التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين
**سارة صباح كامل د.م.د حسين عمران الرفاعي

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of the timing of financial reports on investors' decisions by testing factors influencing the timing of financial reports (autonomy-large audit companies-audit period-audit type). To achieve this goal, a questionnaire has been designed as the main data collection tool. 300 questionnaires have been distributed and 202 have been retrieved for analysis. To analyse the data, a scale gradient has been used for heptathlon (Seven - Point Likert), in order to know the extent of the sample's research responses according to the gradient (Strongly agreed, fully agreed, somewhat agreed, neutral, strongly disagree disagree, somewhat disagree) As the most used measure for measuring opinions and balancing scores. Financial reports have been found to be the basis of the decision-making process. Investment decision is one of the most important and difficult decisions. The availability of financial reports in a timely manner contributes to rationalizing investors'

*بحث مسجل .
**جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد .

decisions and increases the degree of certainty for decision-makers, both internal and external, by being rational in choosing the right decision.

المستخلص : يهدف البحث الى بيان تأثير توقيت التقارير المالية في قرارات المستثمرين من خلال اختبار العوامل المؤثرة في توقيت التقارير المالية (الاستقلالية -شركات التدقيق الكبرى -فترة التدقيق -نوع رأي المدقق) . ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استمارة استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات فقد تم توزيع ٣٠٠ استبانة واسترجع منها ٢٠٢ استبانة صالحة للتحليل ، ولتحليل البيانات تم استخدام تدرج مقياس لكيرت السباعي (seven – Point Likert)، من اجل معرفة مدى استجابات عينة البحث وفقا لتدرج (اتفق بشدة، اتفق تماما، اتفق لحد ما، محايد، لا اتفق بشدة لا اتفق، لا اتفق لحد ما) ، باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء ولتوازن درجات . وتم التوصل الى أن التقارير المالية أساس عملية اتخاذ القرار ، كما يعد القرار الاستثماري من اهم القرارات واصعبها فان توفر التقارير المالية في الوقت المناسب يسهم في ترشيد قرارات المستثمرين ، ويرفع من درجة اليقين لمتخذي القرارات سواء الداخليين او الخارجيين من خلال اتصافهم بالعقلانية في اختيار القرار المناسب .

المقدمة: أحدثت الحوكمة تغييرات جذرية في بيئة الأعمال بشكل عام ، وفي مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة الاهتمام في التقارير المالية لأنها نتيجة الأداء الاقتصادي للشركة المتاح للجمهور، حيث ان الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو إبلاغ أصحاب المصلحة بالمعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة ، وبمساعدة التقارير المالية يمكن للشركة عرض مركزها المالي ونتائجها المالية وتعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي التي يعتمد عليها متخذو القرار ، وتلعب دورًا مهمًا في ترشيد ودعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي للشركة (Wahhab& Al-Shammari,2021:44) . ان القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تهتم بها الشركات بشكل خاص ، لانه المركز أو المبادئ التوجيهية لهيكل التمويل المالي الأمثل للاستثمارات الأخرى ، استخدام مصادر التمويل الحالية وهو قرار طبيعي للحصول على ربح طويل الأجل أو قصير الأجل (اعتمادًا على نوع الاستثمار) ، لذلك يفترض اتجاه اتخاذ القرار لدى المستثمر بالضرورة ان التقارير المالية المستخدمة في العملية تحتوي على معلومات محاسبية ذات نوعية محددة الخصائص لضمان جودتها في عملية توجيه الوقت المناسب .واكد (Al- Ebel et al ,2020 :2) ان عرض المعلومات المحاسبية هو الغرض الأساسي من إعداد التقارير المالية ، لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على تقليل عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ، يجب ان تقدم التقارير المالية في الوقت المناسب

لضمان دقة المعلومات المحاسبية المقدمة، يعد التوفر والفائدة لأصحاب المصلحة ، وما يتصل بذلك من مفهوم التوقيت الصحيح للتقارير المالية ، أحد الموضوعات المهمة في الأدبيات المحاسبية ، حيث يُنظر إليه على أنه مقياس لجودة المعلومات المحاسبية، مع الأخذ في الاعتبار أن تقييم المستخدمين لتأثير هذه المعلومات على قراراتهم يعتمد على توفرها في الوقت المناسب

المحور الأول :منهجية الدراسة والدراسات السابقة

١- مشكلة البحث **Research problem** : تواجه الشركات ضغوطاً كبيرة بغرض إصدار تقاريرها المالية في الوقت المناسب، حيث تمثل التقارير المالية مصدر أساسي للمستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية ، فالمعلومات التي يتم توفيرها لمتخذي القرار في الوقت المناسب لها تأثير كبير على قراراتهم الاستثمارية

تكمّن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

هل تؤثر العوامل في توقيت التقارير المالية ؟

هل يؤثر توقيت التقارير المالية على قرارات المستثمرين؟

٢- أهمية البحث **Research importance** : تنبع أهمية البحث من أهمية متغيراته في توضيح دور العوامل المؤثرة في توقيت التقارير المالية ومدى إمكانية تأثيرها في قرارات المستثمرين ، نظراً لأهمية دقة توقيت التقارير المالية حيث يعد توقيت التقارير المالية محور تركيز واضعي المعايير وأمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية ، وبسبب التأخير في تسليم التقارير المالية ، ستفقد المعلومات الواردة في التقارير لمالية القدرة على التأثير على مستخدمي التقارير المالية وبالنسبة للمستثمرين فإن توفير التقارير المالية في الوقت المناسب ستقلل من عدم اليقين في قرارات الاستثمار .

٣-هدف البحث **Research objective** : يسعى البحث الى قياس إثر توقيت التقارير المالية في قرارات المستثمرين .

٤-فرضية البحث **Research Hypothesis** : استناداً على التساؤلات التي تم تناولها في مشكلة البحث فإن البحث الحالي يستند الى الفرضية التالية :

يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين العوامل المؤثرة بالتقارير المالية وقرارات المستثمرين

٥- حدود البحث **Border Research**

- الحدود المكانية - عينة من المصارف الأهلية والبالغ عددها ٨
- الحدود الزمانية - توزيع استمارة الاستبيان للفترة من ٢٠ / ٥ / ٢٠٢٢ لغاية ٦ / ٦ / ٢٠٢٢

٦- أساليب جمع البيانات والمعلومات **Data Collection** : اعتمد الباحثون في إعداد الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال البحوث والدراسات والمقالات ومواقع الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والمتعلقة بمجال البحث، أما في الجانب التطبيقي اعتمد الباحثون على المنهج التحليلي لمتغيرات البحث وفرضياته.

٧- الدراسات السابقة

١. دراسة (المخموري ،٢٠٢٠) بعنوان "العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية دراسة تطبيقية على العينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" هدفت الدراسة دراسة تأثير مجموعة من العوامل (حجم المصرف ،نسبة دوران الاسهم ،القيمة السوقية ،العائد على السهم /دينار، معدل العائد على حقوق الملكية ،معدل العائد على الموجودات ،نسبة الرافعة المالية ،نسبة السيولة ،تعليمات الافصاح بحسب هيئة الاوراق المالية العراقية ،نتيجة النشاط) على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وتوصلت الدراسة الى ان المصارف العراقية تقوم بإصدار تقاريرها المالية بمتوسط (109.5) يوماً بعد تاريخ انتهاء السنة المالية .

٢. دراسة (Viet etal,2018) بعنوان The study of factors affecting the timeliness of financial reports: the experiments on listed companies in Vietnam هدفت الدراسة الى دراسة العوامل التي تؤثر على توقيت التقارير المالية للشركات في فيتنام وتوصلت الى ان نتائج الانحدار تظهر ان متغير، التدقيق ،العائد على الأصول ، حجم العلاقة لحساب وقت التقارير المالية ، تم انشاء نظرية إحصائية ذات مغزى ومناسبة. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوقت ، وقد أعلنت التقارير المالية في نوع تدقيق التقارير المالية بالترتيب .

المحور الثاني : الجانب النظري

أولاً: مفهوم توقيت التقارير المالية - يُعد إعداد التقارير المالية في الوقت المناسب مكوناً أساسياً لسوق رأس المال الذي يعمل بشكل جيد ويزيد التأخير غير المبرر في إصدار التقارير المالية من عدم اليقين المرتبط بقرارات الاستثمار حيث تؤدي الزيادة في التأخير إلى تقليل محتوى المعلومات وملاءمة المعلومات ،وان من أهم المعايير المستخدمة للحكم على جودة التقارير المالية، هي نفعية المعلومات المحاسبية .

يقصد بفترة إصدار التقارير المالية : هي الفترة التي تبدأ من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تصل المعلومات المحاسبية لمستخدميها (حمد وعبد الله ،2019: 18) .

كما عَرَفَ (Zandi & Abdullah, 2019:132) توقيت التقارير المالية :على انه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل ان تفقد قدرتها على التأثير في القرارات.

كذلك عَرَفَ توقيت التقارير المالية: أنه يعني الالتزام بالمواعيد وتوفير المعلومات لصانعي القرار قبل ان يفقد قدرته على التأثير في القرارات ويمكن ان يؤدي توفر المعلومات ذات الصلة في وقت أقرب إلى تعزيز قدرتها على التأثير في القرارات (Kieso ، 2019: 74).

وتنقسم فترة إصدار التقرير المالي السنوي إلى ثلاث فترات (Veit et al, 2018:295):

- الفترة الأولية: وهي من نهاية السنة المالية إلى التاريخ الذي تتلقى فيه هيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية النتائج الأولية لأعمال الشركة.

- فترة إصدار تقرير المدقق: من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انتهاء المدقق الخارجي من التدقيق.

- فترة إصدار التقرير المالي السنوي: من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار التقرير المالي السنوي لهيئة أسواق المال.

ثانياً: أهمية توقيت التقارير المالية: إنّ الغرض العام من التقارير المالية هو توفير معلومات مالية مفيدة للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمستقبليين والدائنين الآخرين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات حيث يعتبر توقيت التقارير المالية أحد الجوانب الهامة للإبلاغ المالي التي تهم مستخدمي المعلومات المحاسبية (الداخليين والخارجيين) لانه يحسّن فائدتها ويزيد من القيمة الاقتصادية للمعلومات المقدمة، وقد يؤثر التأخير في نشر التقارير المالية للشركات على فائدة المعلومات ،ويُعدّ توقيت التقارير المالية محور تركيز واضعي المعايير لعقود عديدة، حيث أعتبر الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لعام ٢٠١٠ أنّ الأهمية والتمثيل الصادق هما أهم الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة، وأنّ التوقيت المناسب إلى جانب قابلية المقارنة وإمكانية التحقق والفهم يعزز نوعية التقارير المالية (Abdillah et al, 2019 :130) .

ثالثاً: العوامل التي تؤثر في توقيت التقارير المالية - اهتمت الابحاث التي تم إجراؤها في بيئات مختلفة بتوقيت الإعلان عن التقارير المالية والعوامل المؤثرة في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية، وقد ركزت هذه الدراسات على مجموعة من العوامل كما يلي:

١. استقلالية أعضاء مجلس الادارة :يسهم أعضاء مجلس الإدارة المستقلون في نجاح الشركة من خلال تقديم أفكار مبتكرة ،ويمكن لهؤلاء الأعضاء تحقيق قيمة من خلال وجهات نظر جديدة أثناء اجتماعات مجلس الإدارة ، التي قد لا تكون موجودة إذا كانت الاجتماعات تشمل فقط

مالكي الشركة والموظفين ، حيث أنّ العضو المستقل يمكنه تقديم آراء دون تحيز وأنّ وجودهم يزيد من الشفافية حيث تُعد مشاركة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أيضا خطوة ضرورية لجذب استثمار رأس المال الخارجي أو عندما تنوي الشركة إدراج أسهمها في الأسواق المحلية أو الأجنبية، وهذا مؤشر على التزام الشركة اتجاه الشركاء الخارجيين والامتثال للقواعد المقبولة على نطاق واسع ووفقاً لنظرية الوكالة ، يجب ان يتكوّن مجلس الإدارة الفعّال من غالبية الأعضاء غير التنفيذيين الذين يُعتقد انهم يحققون نتائج أفضل بسبب استقلالهم عن أنشطة إدارة الشركة (٦٧٣ : ٢٠٢٠ ، Ngo et al) . وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة في تقليل تكاليف الوكالة من خلال الإشراف على أنشطة الإدارة من أجل حماية مصالح المساهمين ، حيث ان زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في مجالس إدارات الشركات تشكل عاملاً فعالاً للحد من الاحتيال، و يؤدي ذلك إلى تخفيض الوقت المستغرق في عملية التدقيق ، كذلك ينخفض احتمال إصدار مراقبي الحسابات لرأي معدل عن القوائم المالية ، كلما زاد عدد المديرين المستقلين كلما قل الغش والاحتيال والتلاعب بالقوائم المالية مما ينتج عنه تقارير مالية أكثر موثوقية وإمكانية إصدارها في الوقت المناسب (Saidu & Aifuwa ، ١٤٦:٢٠٢٠)

٢. شركات التدقيق الكبرى (Big4) :يلعب التدقيق دوراً مهماً في تحديد توقيت التقارير أو الإبلاغ عن التأخيرات نظراً لأنه وظيفة من وظائف عملية إعداد التقارير المالية ،ووفقاً للنظرية والممارسات المحاسبية ، يجب تدقيق الأرقام المحاسبية قبل نشر التقارير المالية ،بسبب زيادة تعقيد المحاسبة ووضع معايير تدقيق عالية مما جعل من الضروري ان تخضع الشركات للتدقيق من قبل شركات تدقيق أكبر لأنّ شركات التدقيق الأكبر لديها موظفون ومعدات وتمويل وخبرة أكثر بكثير من شركات التدقيق الصغيرة و لديها زبائن أكبر وبالتالي يكون لديها تدقيق مستمر ، حيث يمكن للشركات الكبيرة بسهولة تحمل تكلفة التدقيق ،و يمكن لشركات التدقيق الكبيرة ذات الخبرة والموارد ان تكمل عملية التدقيق بشكل أكثر دقة وفي الوقت المناسب أكثر من شركات التدقيق الصغيرة (٣٧٤ : ٢٠١٩ ، Suadiye) . و تؤثر شركات التدقيق في توقيت التقارير المالية، حيث غالبا ما تجري الشركات عمليات تدقيق كبيرة ،بأدوات داعمة، مثل أدوات اختيار العينات وأدوات التحليل ومعلومات العملية ،كذلك دعم (إدارة الضرائب، قسم المعلومات والاستشارات في إدارة تكنولوجيا المعلومات، التقييم) لذلك، يمكن تنفيذ إيرادات أدلة تدقيق الحسابات بشكل أكثر كفاءة، مما يوفر الوقت والموارد ، وغالبا ما يكون التأخير في تدقيق حسابات شركات التدقيق في Big 4 أقل من تدقيق حسابات شركات التدقيق الأخرى، لأنها شركات كبيرة وتجري عمليات التدقيق بشكل أكثر كفاءة، ولديها مرونة أكبر في الجدولة لإكمال عمليات التدقيق في وقت (Hay & Knechel, 2017:138-139) .

٣. فترة التدقيق: تعاني الشركات ذات مستويات الديون المرتفعة والربحية المنخفضة من تأخير تقرير التدقيق لأن مستوى الديون هو العامل الذي يؤثر في تأخير تقرير التدقيق، فالزيادة في صافي الربح ستجعل الإدارة ترغب في تقليل تأخير تقرير التدقيق، لتمكين الشركة من نشر بياناتها المالية، في أقرب وقت ممكن، والعكس صحيح عندما يكون للشركة مستوى أعلى من الديون مقارنة بحقوق الملكية، ويحتاج المدقق عادة إلى مزيد من الوقت لتدقيق التقارير المالية للشركة، نظراً لتعقيد إجراءات تدقيق حسابات الديون (Diana, 2018: 17-18). ويرى (Syofyan et al, 2021: 6) أن تأخر تقرير التدقيق هو فترة زمنية بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ تقرير التدقيق، ومن احتمالات التأخير في إصدار الرأي أنه قد توجد أوقات يختبر فيها مدقق الحسابات صحة تأكيدات الإدارة، فتوجد بعض المشاكل وتحتاج الإدارة إلى توضيح تلك المشاكل ويتأخر مدقق الحسابات في إصدار رأي على أمل أن تتمكن الإدارة من حل المشاكل في تقرير التأكيدات.

٤. نوع رأي المدقق: يحرص المدقق في المحافظة على سلوكه المهني ومسؤولياته القانونية والمهنية ويتجنب إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية ضده من قبل المستثمرين والدائنين في حالة إفلاس الشركة التي يقوم بتدقيقها، وبسبب المخاطر التي يواجهها مدققي الحسابات فإن هذا يتطلب وقتاً أطول في عملية إنجاز تدقيق الحسابات، ويؤثر ذلك على توقيت تقديم التقارير المالية حيث يتطلب منه إبداء رأي فني محايد صادق يعكس الوضع المالي للشركة المدققة من قبله، وفي المقابل لا تقبل الشركة بالإفصاح عن آراء متحفظة للمدقق أو إصدار تقريرها السنوي دون رأي محدد مقبول للمدقق، قد يواجه المدقق ضغطاً من الإدارة والتهديد بعزله في حال إصدار تقرير متحفظ، حيث أن نوع تقرير المدقق الذي يكون متحفظاً، يظهر كمؤشر سلبي على الشركة وقرارات المستثمرين، لذلك يبذل المدقق الجهد والوقت الكبير والعديد من الاختبارات لتجنب إصدار هذا النوع من التقارير (Abdillah et al, 2019: 130-131). ويؤدي رأي المدقق السلبي إلى تباطؤ عملية إعداد التقارير المالية، حيث أن الشركات التي لديها آراء تدقيق سلبية يقضي مدقق الحسابات وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً في تنفيذ إجراءات إضافية لتدقيق حساباتها وبالنسبة للشركات المتعثرة مالياً يتطلب وقتاً أطول لتدقيق حساباتها، حيث يتطلب من مدققي الحسابات القيام بأعمال إضافية لتدقيق الحسابات بسبب ارتفاع احتمال حدوث أخطاء (Habib et al, 2019: 22).

رابعاً: مفهوم قرارات المستثمرين - تعتبر قرارات الاستثمار من أهم، وأصعب قرارات الإدارة المالية وأكثرها تعقيداً لما لها من تأثير مباشر في تنمية إمكانات الشركة. قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بأنها التخلي عن واحد أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها الفرد في وقت

معين مقابل التدفقات النقدية المستقبلية للتعويز عن القيمة الحالية للأموال التي تم التضحية بها أو لتلقي التدفقات النقدية المستقبلية والتمويل المطلوب كما هو متوقع للمخاطر الناشئة عن حدوث تدفقات غير عشوائية (علي وعبدالله، ٢٠١٨: ٥٦).

يعتبر الاستثمار من أهم عمليات التنمية الاقتصادية ، حيث انه من أهم الوسائل وضرورية لتحسين مستوى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. (الجبوري، ٢٠١٩: ١٨٥).

يُعرّف قرار الاستثمار بأنه مجموعة من الموارد المالية التي يُقرر انفاقها للحصول على المجموعة المرغوبة من موارد رأس المال ولضمان إمكانية استخدامها لتحقيق الهدف الذي خصصه المبلغ لأجله (النافعي، ٢٠٢١ : ٤٨) كما يعرف بقرار الاستثمار هو الاختيار الواعي والمدرّك بين البدائل المتاحة في موقف معين واتخاذ القرار هو العملية الحاسمة في الإدارة بسبب عدم اليقين الناشئ عن وجود بدائل متعددة فان المستثمر يجد نفسه وسط ثلاثة ظروف هي : (محمود، ٢٠٢٠ : ٤٧)

١. حالة التأكد: معرفة الخيارات المتاحة والنتائج والأهداف التي يريدها المستثمر هي الوضع المثالي لاتخاذ القرار.

٢. حالة المخاطرة: ان عملية صانع القرار في بيئة ذات معلومات غير كاملة عند تقييم تحقيق نتيجة غير مضمونة

٣. حالة عدم التأكد: ان النقص في المعلومات حول البدائل والنتائج والتوزيعات الاحتمالية. وهذا هو المكان الذي يعتمد فيه صناع القرار على التنبؤات التي يستخدمونها لتقدير العوائد المستقبلية.

خامسا: انواع القرارات الاستثمارية - يهدف المستثمرون لكل قرار استثماري يتخذونه إلى تعظيم الأرباح أو تقليل خسائرهم المتوقعة إلى أدنى مستوى ممكن ، يواجه المستثمرون ثلاثة انواع من قرارات الاستثمار (عثمان، ٢٠١٩ : ٣٠) (عبد الحكيم، ٢٠٢٠ : ٤٩) :

١- قرار شراء الأسهم: يقوم المستثمر بعملية شراء عندما يعتقد ان قيمة أداة الاستثمار تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المحسوبة على انها الفوائد والمخاطر أعلى من القيمة السوقية ، أي عندما تكون القيمة السوقية أقل ، فأنها تتوافق مع أداة الاستثمار يشجعها المستثمرين على شراء الأدوات للاستفادة من الاستثمارات التي من المتوقع ان تزيد قيمتها السوقية في المستقبل.

٢- قرار عدم التداول (الاحتفاظ): يُفضل المستثمرون عدم التداول عندما يكون سعر السوق مساوياً لقيمة أداة الاستثمار ، أي عندما يكون السوق في حالة توازن ، مما يتوقف عن البيع والشراء بسبب نقص الحوافز.

٣- قرار البيع: بعد حالة التوازن الذي يمر بها السوق وحالة الاستقرار في السوق حيث يساوي سعر السوق قيمة أداة الاستثمار ، سيولد المستثمرون الجدد الذين يرون سعر السوق الحالي طلبات إضافية لشراء الأداة. لا تزال أقل من قيمة أداة الاستثمار ، مما يتطلب ان يكون للأداة سعر جديد يتجاوز قيمتها ، فيرتفع السعر ويخلق رغبة في البيع ، وبالتالي فإن القرار المناسب هو قرار البيع.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

في الجانب التطبيقي للبحث تم الاعتماد على استمارة استبيان تم صُمِّمت لغرض اختبار فرضيات البحث، وقد تكونت هذه من محورين رئيسية: - المحور الأول تسعة اسئلة تقيس في مجملها التوقيت المناسب للتقارير المالية والمحور الثاني تسعة اسئلة تقيس في مجملها قرارات المستثمرين وقد استعمل للتعبير عن جمل المحاور والابعاد اعلاه مقياس سباعي الفئات ،الذي تتراوح فيه القياسات بين نقطة واحدة بمضمون لا اتفق بشدة وبين سبع نقاط بمضمون اتفق بشدة ،كما مبين في الجدول الاتي:-

الجدول (١) درجات مقياس ليكرت السباعي والوسط الافتراضي له

الاستجابة	اتفق بشدة	اتفق	اتفق لحد ما	محايد	لا اتفق لحد ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الدرجة	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
الوسط الافتراضي للمقياس = (مجموع اقيام الاستجابات اعلاه) / عدد فئات المقياس الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت السباعي = $(1+2+3+4+5+6+7)/7 = 4$ درجة							

اولاً: تحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

المحور الأول- التوقيت المناسب

الأسئلة	اتفق بشدة		اتفق		اتفق الى حد ما		محايد		لا اتفق الى حد ما		لا اتفق		وسط حسابي		انحراف معياري		معامل اختلاف		ترتيب الأهمية	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
1	36	18%	76	38%	83	41%	0	0%	3	1%	4	2%	0	0%	5.644	0.958	0.170	1		
2	35	17%	72	36%	82	41%	0	0%	3	1%	8	4%	2	1%	5.515	1.169	0.212	7		
3	29	14%	83	41%	77	38%	0	0%	6	3%	5	2%	2	1%	5.525	1.103	0.200	4		

2	0.190	1.108	5.827	1%	2	1%	3	2%	5	0%	0	27%	54	41%	82	28%	56	4
8	0.225	1.226	5.460	1%	3	3%	6	4%	8	0%	0	41%	82	33%	67	18%	36	5
9	0.242	1.298	5.366	1%	3	4%	8	6%	12	0%	0	38%	77	35%	70	16%	32	6
3	0.196	1.084	5.525	0%	0	3%	6	4%	8	0%	0	40%	81	37%	74	16%	33	7
6	0.207	1.166	5.624	2%	4	1%	3	2%	4	0%	0	37%	75	36%	73	21%	43	8
5	0.205	1.156	5.639	0%	1	3%	7	2%	5	0%	0	34%	69	38%	76	22%	44	9
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتغير التوقيت المناسب																		
	٠,١١٤	0.637	٥,٥٦٩															

لقد تبين ان الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو ٥,٥٦٩ وهو اقل من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وبانحراف معياري بلغ ١,٦٣٧ في حين بلغت درجة معامل الاختلاف ٠,١١٤، وهذا يدل على ان افراد عينة الاستبيان يرون ان المعلومات المحاسبية للشركات العراقية يتم توفيرها لصناع القرار في الوقت المناسب .

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح ان جميع فقرات هذا البعد كانت أوساطها الحسابية المحسوبة اقل من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة في السؤال الاول المتضمن (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على توقيت إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب) قد حققت اقل معامل اختلاف في هذا البعد بلغ ٠,١٧٠ مما يعكس درجة اتفاق عالية نسبة الى باقي الاسئلة في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٦٤٤ وبانحراف معياري ٠,٩٥٨ وهذا يدل على ان أفراد عينة الاستبيان يرون ان اتصاف أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية يؤثر بشكل إيجابي على توقيت إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب.

في حين ان الفقرة المتمثلة في السؤال السادس المتضمنة (كلما كبر حجم الشركة زادت إمكانية إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب) قد حققت اعلى معامل اختلاف بلغ ٠,٢٤٢ في هذا البعد وكان الوسط الحسابي قد بلغ ٥,٦٢٤ وهو اكثر بكثير من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم البالغ ٤ درجات، وبانحراف معياري ١,٢٩٨ وهذا يشير الى ان افراد العينة يرون انه كلما زاد حجم الشركة زادت إمكانية إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب على اعتبار ان الشركات الكبيرة لديها كوادرها المتمرسه وأنظمتها الحديثة التي تساعد في هذا المجال. وبالنسبة لبقية الأسئلة في هذا المحور فقد كانت كالاتي:-

*الفقرة المتمثلة في السؤال الرابع المتضمن (كلما زاد عمر الشركة زادت قدرة وخبرة محاسبها، مما يكون له تأثير إيجابي على توقيت إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب) قد حققت المرتبة الثانية من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,١٩٠ وهو يعكس درجة الاتفاق في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٨٢٧ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٠٨ وعلى نحو الاجمال يمكن القول ان افراد العينة يرون انه عندما يزداد عمر الشركة تزداد قابلية ومهارة محاسبها على إنجاز العمل المحاسبي مما يكون له تأثير إيجابي على توقيت إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب .

*الفقرة المتمثلة في السؤال السابع المتضمن (تعدد فروع الشركة يؤثر بشكل سلبي في فترة إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب للشركة الأم) قد حققت المرتبة الثالثة من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,١٩٦ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٥٢٥ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,٠٨٤ ويمكن القول ان افراد العينة يرون انه عندما يكون للشركة فروع متعددة فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي في فترة إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب للشركة الأم بسبب الحاجة الى توحيد القوائم المالية بين الشركة الرئيسة وفروعها.

*الفقرة المتمثلة في السؤال الثالث المتضمن (زيادة نسبة مديونية الشركة تؤثر بشكل سلبي في توقيت إصدار التقارير المالية.) قد حققت المرتبة الرابعة من تسلسل الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢٠٠ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٥٢٥ وهو اقل من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٠٣ وهذا يعني ان افراد العينة يرون انه عند زيادة نسبة مديونية الشركة فان ذلك يؤثر بشكل سلبي في توقيت إصدار التقارير المالية .

*الفقرة المتمثلة في السؤال التاسع المتضمن (زيادة فترة التدقيق من قبل المدقق الخارجي تؤثر بشكل سلبي في توقيت اصدار التقارير المالية) قد حققت المرتبة الخامسة من تسلسل الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢٠٥ في هذا البعد وكان الوسط الحسابي قد بلغ ٥,٦٣٩ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم البالغ ٤ درجات، وبانحراف معياري ١,١٥٦ وهذا ما يشير الى ان افراد العينة يرون انه عندما يستغرق المدقق الخارجي المزيد من الوقت

في تدقيق حسابات الشركة فان ذلك تؤثر بشكل سلبي في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة في وقتها المناسب.

*الفقرة المتمثلة في السؤال الثامن المتضمن (يؤثر نوع تقرير المدقق (السلبي، المتحفظ) بشكل سلبي في إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب) قد حققت المرتبة السادسة من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢٠٧ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٦٢٤ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٦٦ ويمكن القول ان افراد العينة يرون ان نوع التقرير الذي يصدره مدقق الحسابات الخارجي (السلبي، المتحفظ) يؤثر بشكل سلبي على إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب.

*الفقرة المتمثلة في السؤال الثاني المتضمن (كلما زادت ربحية الشركة زادت إمكانية إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب) قد حققت المرتبة السابعة من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢١٢ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٥١٥ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٦٩ ويمكن القول ان افراد العينة يرون ان هناك علاقة طردية بين ربحية الشركة وإمكانية إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب، لان الشركات عندما تحقق ربحاً فإن ذلك يزيد من سعيها لإيصال تلك الرسائل الايجابية الى المستثمرين والاسواق المالية.

*الفقرة المتمثلة في السؤال الخامس المتضمن (الشركات التي تم تدقيقها من قبل شركات التدقيق الاربع الكبرى تصدر تقاريرها في الوقت المناسب أكثر من الشركات التي تم تدقيقها من قبل غير شركات التدقيق الاربع الكبرى (Big4) قد حققت المرتبة الثامنة من تسلسل الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢٢٥ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٤٦٠ وهو اكبر بكثير من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,٢٢٦ وهذا يعني ان افراد العينة يرون ان الشركات التي تم تدقيقها من قبل شركات التدقيق الاربع الكبرى تصدر تقاريرها في الوقت المناسب أكثر من الشركات التي تم تدقيقها من قبل غير شركات التدقيق الاربع الكبرى، وذلك لان الشركات الكبرى للتدقيق تمتلك الخبرات والكوادر المؤهلة والبرامج والتقنيات الحديثة التي تساعد في سعة الانجاز.

المحور الثاني : قرارات المستثمرين

الأسئلة	اتفق بشدة		اتفق		اتفق الى حد ما		محايد		لا اتفق الى حد ما		لا اتفق		وسط حسابي		انحراف معياري		معامل اختلاف		ترتيب الأهمية	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
1	50	25%	60	30%	83	41%	0	0%	5	2%	4	2%	0	0%	5.683	1.050	0.185	2		
2	39	19%	75	37%	76	38%	0	0%	2	1%	7	3%	3	1%	5.574	1.187	0.213	5		
3	38	19%	80	40%	79	39%	0	0%	1	0%	3	1%	1	0%	5.698	0.948	0.166	1		
4	36	18%	85	42%	70	35%	0	0%	2	1%	8	4%	1	0%	5.619	1.110	0.198	4		
5	36	18%	82	41%	67	33%	0	0%	7	3%	9	4%	1	0%	5.540	1.206	0.218	6		
6	49	24%	79	39%	63	31%	0	0%	5	2%	6	3%	0	0%	5.738	1.091	0.190	3		
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمحمور القرار الاستثماري																				
															5.642	0.616	0.109			

لقد تبين ان الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو ٥,٦٤٢ وهو اقل من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وبانحراف معياري بلغ ٠,٦١٦ في حين بلغت درجة معامل الاختلاف ٠,١٠٩، وهذا يدل على ان افراد عينة الاستبيان يرون ان القرار الاستثماري يعد من أصعب القرارات التي يتخذها المستثمر، وذلك لضعف إمكانية تعديله او الرجوع فيه، ويتعرض المستثمر فيه لمخاطر عديدة، وللمعلومات المتوفرة في القوائم المالية دور مهم في اتخاذ القرار ومدى صحة القرار المتخذ .

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح ان جميع فقرات هذا البعد كانت اوساطها الحسابية المحسوبة اقل من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة في السؤال الثالث المتضمن (التأخير في إصدار التقارير المالية يؤدي الى اعتماد المستثمرين على الاخبار المتداولة في وسائل الاعلام التي غالبا ما تكون غير صحيحة) قد حققت اقل معامل اختلاف في هذا البعد بلغ ٠,١٦٦ مما يعكس درجة اتفاق عالية نسبة الى باقي الاسئلة في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٦٨٩ وبانحراف معياري ٠,٩٤٨ وهذا يدل على ان افراد عينة الاستبيان يرون ان تأخير إصدار التقارير المالية ينتج عنه ميل المستثمرين الى الاعتماد على الاخبار المتداولة في وسائل الاعلام التي غالبا ما تكون غير صحيحة.

في حين ان الفقرة المتمثلة في السؤال الخامس المتضمنة (إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يساعد المستثمرين على تخفيض درجة المخاطرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية) قد حققت اعلى معامل اختلاف بلغ ٠,٢١٨ في هذا البعد وكان الوسط الحسابي قد بلغ ٥,٥٤٠

وهو اعلى بكثير من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم البالغ ٤ درجات، وبانحراف معياري ١,٢٠٦ وهذا يشير الى ان افراد العينة يرون انه على الرغم من ان إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يساعد المستثمرين في تحديد درجة منخفضة للمخاطر المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية ، الا ان شدة تقارب اجاباتهم لهذه الفقرة كانت اقل من باقي الفقرات ضمن هذا البعد.

وبالنسبة لبقية الأسئلة في هذا المحور فقد كانت كالآتي:-

- الفقرة المتمثلة في السؤال الاول المتضمن (إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والسليمة) قد حققت المرتبة الثانية من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,١٨٥ وهو يعكس درجة الاتفاق في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٥٧٤ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٨٧ وعلى نحو الاجمال يمكن القول ان افراد العينة يرون انه عندما يتم إصدار التقارير المالية الوقت المناسب فان ذلك يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والسليمة .

- الفقرة المتمثلة في السؤال السادس المتضمن (إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يتيح الفرصة للمستثمرين من إمكانية مقارنتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينهما واختيار البديل المناسب للقرار الاستثماري.) قد حققت المرتبة الثالثة من الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢١٨ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٧٣٨ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,٠٩١ ويمكن القول ان افراد العينة يرون انه عندما يتم إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب فان ذلك يسهل الفرصة للمستثمرين في اجراء المقارنات وتحديد مجموعة من البدائل المناسبة والمفاضلة بينهما والوصول الى البديل المناسب للقرار الاستثماري.

- الفقرة المتمثلة في السؤال الرابع المتضمن (إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يساعد متخذي القرار في عدم الاعتماد على الحكم الشخصي في اتخاذ القرارات الاستثمارية) قد حققت المرتبة الرابعة من تسلسل الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,١٩٨ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٦١٩ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١١٠ وهذا

يعني ان افراد العينة يرون ان إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يمكن مُتخذي القرار من الابتعاد عن الحكم الشخصي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

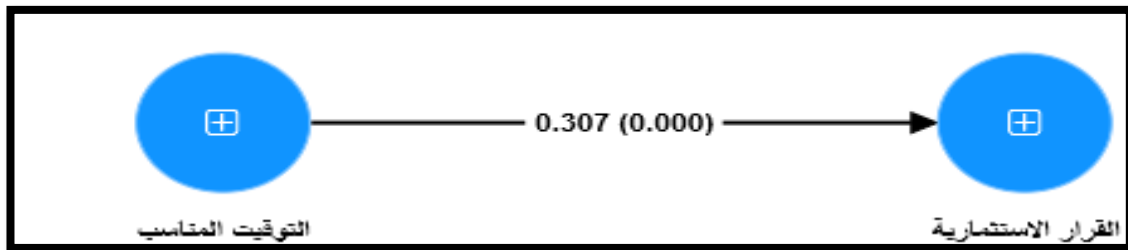
الفقرة المتمثلة في السؤال الثاني المتضمن (إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يسهم في زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات للمستثمرين الحاليين و المحتملين). قد حققت المرتبة الخامسة من تسلسل الأهمية في هذا البعد بمعامل اختلاف بلغ ٠,٢١٣ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٥,٥٧٤ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٤ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١,١٨٧ وهذا يعني ان افراد العينة يرون ان عملية إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب من شأنه ان يعزز درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات للمستثمرين الحاليين و المرتقبين .

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية

" يوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين العوامل المؤثرة بالتقارير المالية وقرارات المستثمرين "

تم صياغة المسار المبين في الشكل الاتي لغرض اختبار الفرضية:-

شكل (١) مسار ونتائج اختبار فرضية البحث



ويعرض الجدول الاتي نتائج اختبار الفرضية وفق مخرجات برنامج Smart-PLS

جدول (٢) نتائج اختبار الفرضية

المسار	Original sample (Bata)	Standard deviation (STDEV)	T statistic s	P values
قرارات المستثمرين- > التوقيت المناسب	0.307	0.064	4.807	0.000

يلاحظ من الجدول أعلاه مايلي ان قيمة P-Value بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحددة سلفا بمقدار ٠,٠٥ وبالتالي يتم قبول فرضية البحث .

ويعرض الجدول الاتي قيمة كل من R-square التي تبين معامل التفسير للنموذج وقيمة F-square التي تبين مقدار التأثير للمتغير المستقل

جدول (٣) معاملا التفسير والتأثير للفرضية

المسلر	R-square	F-square
قرارات المستثمرين -> التوقيت المناسب	0.094	0.104

ومن مقاطعة قيمة R-square و قيمة F-square في الجدول اعلاه (٣) مع التفسيرات تلك القيم نجد ان التوقيت المناسب يفسر ٩,٤% من التباين الحاصل في قرارات المستثمرين ويعد هذا التفسير ضعيفا لان معامل التفسير R-square كان اقل من ٠,١٩، ونجد أيضا ان التوقيت المناسب يؤثر بمقدار ١٠,٤% في قرارات المستثمرين وهو يعد تأثير صغير لان قيمة F-square كانت تتراوح بين ٠,٠٢ - ٠,١٥

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تمثل التقارير المالية أساس عملية اتخاذ القرار ،كما يعد القرار الاستثماري من اهم القرارات واصعبها فان توفر التقارير المالية في الوقت المناسب يسهم في ترشيد قرارات المستثمرين ،ويرفع من درجة اليقين لمتخذي القرارات سواء الداخليين او الخارجيين من خلال اتصافهم بالعقلانية في اختيار القرار المناسب .

٢. هناك علاقة طردية بين توقيت التقارير المالية وقرارات المستثمرين ،أي كلما تم إصدار التقارير المالية في وقتها المناسب كلما قلت المخاطرة وتمكن المستثمرين من المقارنة بين البدائل واختيار القرار الاستثماري الرشيد

٣. ان تأثير توقيت اصدار التقارير المالية سيكون إيجابا على ثقة المستثمرين يكون معنويا من الناحية الإحصائية لان قيمة P-Value بلغت ٠,٠٠١ وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحددة سلفا بمقدار ٠,٠٥ وبالتالي يتم قبول فرضية البحث السابعة، وهذا يشير الى ان عينة الدراسة ترى ان تأثير توقيت اصدار التقارير المالية سيكون لها تأثير ايجابا في قرارات المستثمرين.

ثانياً: التوصيات

١. حث الشركات التي تتأخر عن إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب من خلال تشريع قوانين وأنظمة لغرض محاسبة الشركات المتخلفة
 ٢. توجب على سوق العراق للأوراق المالية اجبار الشركات على إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب ، ذلك لغرض توفير المعلومات للمستثمرين ليتخذوا القرارات الاستثمارية المناسبة .
 ٣. التزام الشركات بإصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب ،يؤثر ايجاباً على ثقة المستثمرين .
- المصادر :**

أولاً : المصادر العربية

١. النافعي، بسام علي عبد الله (٢٠٢١)" دور الافصاح التنبؤي في تعزيز جودة الابلاغ المالي وانعكاسه على قرارات المستثمرين" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٢. المخموري، عدنان نادر حمد (٢٠١٩)" العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية " مجلة جامعة العلوم الانسانية، المجلد ٣٤، العدد ٤، ص ١١-٣٤.
٣. محمود، ظبية صفاء (٢٠٢٠) " فاعلية تدقيق الموجودات غير الملموسة وتأثيرها في قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهريين.
٤. علي ، مصطفى نجم البشاري ، وعبد الله ، مصعب الطيب محسن(٢٠١٨) " اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة "، بحث منشور في مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، المجلد ١١ ، العدد ٤١.
٥. عثمان ،قيس(٢٠١٩) " دور أدوات التحليل المالي ومؤشراته في ترشيد قرارات المستثمرين" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، المجلد ٣٥ ، العدد الأول، ص ٩-٤٨.
٦. عبد الحكيم، سليمان (٢٠٢٠) "دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
٧. الجبوري ، حسان حسان جاسم(٢٠١٩)" مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية ، دراسة استطلاعية "، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤٥ .

First: Books

1. kieso, Jerry J., Terry (2019) "Intermediate Accounting" 17th Edition, Northern Illinois University. DeKalb, Illinois.

Second: Searches& Periodicals

1. Zandi, G., & Abdullah, N. A. (2019). Financial statements timeliness: The case of Malaysian listed industrial product companies. Asian Academy of Management Journal, 24, 127-141.
2. Wahhab, A. M. A., & Al-Shammari, M. T. A. A. (2021). Audit Committee Characteristics, Regulatory Changes and Financial Reporting Quality in Iraq: Some Lessons from Sox Act. International Journal of Economics and Finance Studies, 13(1), 43-66.
3. Syofyan, E., Septiari, D., Dwita, S., & Rahmi, M. (2021). The characteristics of the audit committee affecting timeliness of the audit report in Indonesia. Cogent Business & Management, 8(1), 1935183. PP;1-17
4. Saidu, M., & Aifuwa, H. O. (2020). Board characteristics and audit quality: The moderating role of gender diversity. International Journal of Business & Law Research, 8(1), 144-155
5. Ngo, M., Tran, T., & Ho, K. (2020). Determinants of the choice of a big four auditor in the Vietnamese Stock Market. Accounting, 6(5), 671-680
6. Hay, D. C., & Knechel, W. R. (2017). Meta-regression in auditing research: Evaluating the evidence on the Big N audit

- firm premium. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 36(2), 133-159
7. 8.Habib, A., Bhuiyan, M. B. U., Huang, H. J., & Miah, M. S. (2019). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. *International journal of auditing*, 23(1), 20-44.
 8. Ha, H. T. V., Hung, D. N., & Phuong, N. T. T. (2018). The study of factors affecting the timeliness of financial reports: The experiments on listed companies in Vietnam. *Asian Economic and Financial Review*, 8(2),pp, 294-307
 9. Diana, P. (2018). Internal and external determinants of audit delay: Evidence from Indonesian manufacturing companies. *Journal of Accounting and Finance Review*, 3(1): PP, 16-25.
 10. Al-Ebel, A., Baatwah, S. and Mahfoudh Al-Musali (2020), "Religiosity, Accounting Expertise, and Audit Report Lag": Empirical Evidence from The Individual Level
 11. 12.Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019), The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag, *Asian Journal of Accounting Research*, Vol. 4, No(1) ,pp129-144